

بلاغ الجمع العام التواصل

شغيلة القناة الثانية:

تطالب بالتسوية الفورية لأوضاع العاملين غير المرسمين وبالزيادة العامة في الأجور لكل الشغيلة

في جو حماسي طبعته المسؤولية ويجسد الوحدة النقابية التاريخية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، التأمت شغيلة القناة الثانية في جمع عام تواصل في يوم الاثنين 16 فبراير 2026 ببهو استديو 1200، بحضور كثيف ووازن لمختلف الفئات المهنية من صحافيين وفنيين وتقنيين وإداريين، وقد شكل هذا اللقاء محطة مهمة لمناقشة قضايا الشغيلة المادية والمهنية، وتقييم مسار المفاوضات مع إدارة القناة حول الملف المطالب للشغيلة خاصة مسألتها تسوية وضعية غير المرسمين والزيادة العامة في الأجور.

الجمع العام التواصل يميز بالتقرير الذي قدمه الأخ الكاتب العام باسم المجلس النقابي، وبالنقاش الجاد والمسؤول الذي تلاه والذي عبر فيه المتدخلون عن انشغالاتهم وهواجسهم المهنية والاجتماعية والتنظيمية. حيث انصب النقاش على هموم شغيلة القناة في هذه المرحلة الدقيقة المتسمة بتآكل الرأسمال البشري نظرا لتجميد التوظيف بالقناة لمدة طويلة جدا، واستمرار مفارقة عجيبة تميزية حيث يمارس العديدين من المهنيين نفس المهام مع زملاء لهم دون استفادتهم من نفس الحقوق مما خلق جوا من التشنج طال أمده له تأثير على نفسية الشغيلة، وعليه ضرورة انصاف زملائنا الغير المرسمين بشكل تدريجي والذين بلغت أقدمية بعضهم أكثر من 20 سنة دون ترسيم وذلك ضمن مخطط التشغيل الذي تم انتزاعه مؤخرا، وفق معايير شفافة ومنصفة مع اعتماد معيار الاقدمية كقاعدة أساسية في عملية الادماج وتعويض المحالين على التقاعد حسب نفس المعايير، كما استنكر المتدخلون عدم اشراك ممثلي الشغيلة في عملية هيكلة القطب العمومي للسمعي البصري والتموضع الاستراتيجي للشركة الوطنية صورياد-القناة الثانية ضمن هذا المشهد الجديد.

وشددت نقاشات وتوصيات الجمع العام التواصل على المواقف الجوهرية التالية:

- شروط لترسيم الدفعة الأولى، اعتماد معايير تنبني على مراكز تقنية ومهنية مستلزمة من دراسة مقارنة للتجارب الوطنية والدولية، وفق مبادئ الأقدمية والخبرة، العدالة والإنصاف والشفافية في المساطر

والنتائج. وأن عملية التسوية تهم حصرا غير المرسمين داخل القناة الثانية مع مشاركة المجلس النقابي في كل مراحل مسلسل العملية.

- المطالبة بترسيم الدفعتين الأولى والثانية خلال هذه السنة المالية.
- تعويض المحالين على التقاعد حسب ما تقتضيه مدونة الشغل مع أن يكون التعويض بغير المرسمين.
- تمكين جميع مستخدمي القناة من الزيادة العامة في الأجور وفقا لخلاصات الحوار مع الإدارة التي كانت من مخرجات الحوار الاجتماعي والحوارات الاجتماعية القطاعية.
- التسوية الفورية لكل متأخرات الصناديق الاجتماعية كالتقاعد والتأمين عن المرض.
- المطالبة بالحفاظ على الخدمات الاجتماعية، مأسستها وتطويرها وتجويدها.

وبعد الإشادة بالمجهودات التي يبذلها المجلس النقابي للدفاع عن الحقوق المشروعة لشغيلة القناة بكل فئاتها والترافع للحفاظ على مكانة القناة الثانية الرائدة في مشهد الاعلام العمومي المغربي قرر الجمع العام تفويض المجلس النقابي المتابعة الصارمة لهذه الملفات بشراكة مع الإدارة العامة، مع تفويض المجلس النقابي اتخاذ أي قرار نضالي يفرض نفسه في الحين والشكل المناسب له، على ضوء النتائج المحققة في هذا الحوار والعودة إلى الجمع العام كلما اقتضى الأمر ذلك. كما طالب المجلس النقابي بتكثيف التواصل داخل مجلس المناضلين ومع كافة شغيلة القناة، وإبداع فضاءات للنقاش والتفكير في القضايا الراهنة والمستقبلية للشركة وللإعلام العمومي الوطني.

وأهاب الجمع العام التواصل في الأخير بجميع مكونات شغيلة الشركة دون تمييز بين المرسمين وغير المرسمين، الاستمرار في التعبئة واليقظة للحفاظ على المكتسبات المادية والاجتماعية للشغيلة بكل فئاتها وأصنافها المهنية والإدارية، والدفاع على الموقع الريادي لمنظومة M2 في الحقل الإعلامي الوطني. وإن العمل الجاد والوحدوي والمنظم وحده يجدي

عن الجمع العام

الدار البيضاء يوم 16 فبراير 2026